Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 09, N°01 : (2025)
P 132-151

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09، العـدد: 01 (5202)،
ص 132- 151

تحليل مقارن لديناميكيات النمو بين دول البريكس: التحديات الهيكلية والفرص الاقتصادية

كرار محمد عبد الغنى [1] (*)، لحول على [2]

[1] أستاذ محاضر "أ"، جامعة مصطفي اسطمبولي معسكر، (الجزائر)
kerrar.abdelghani@univ-mascara.dz
رابط ORCID: http://orcid.org/0009-0002-4717-2371
[2] أستاذ محاضر "أ"، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، (الجزائر)
ali_lahouel84@yahoo.fr
رابط ORCID: http://orcid.org/0009-0007-2871-2105

تاريخ الاستلام: 05/03/2025. **تاريخ القبول:** 09/05/2025. **تاريخ النشر:** 05/06/2025.

ملخص:

يمثل تكتل البريكس، الذي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، قوة اقتصادية كبيرة في الاقتصاد العالمي. من خلال نهج تحليلي مقارن، تبحث هذه الدراسة في ديناميكيات النمو، والتحديات الهيكلية، والفرص الاقتصادية داخل دول البريكس، مع التركيز على المسارات الاقتصادية المتباينة التي تسلكها هذه الدول وقدرتها الجماعية على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. وتسلط الدراسة الضوء على دور الابتكار التكنولوجي، والاستثمار في البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، والاتفاقيات التجارية في تشكيل الأداء الاقتصادي لدول البريكس.

ورغم أن الصين والهند أظهرتا نموا قويا من خلال السياسات الحكومية والانفتاح الاقتصادي، فإن البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا تواجه تحديات مستمرة مثل عدم الاستقرار السياسي، والاعتماد على الموارد الطبيعية. وتخلص الدراسة إلى أن معالجة الفوارق الهيكلية، وتعزيز التجارة البينية بين دول البريكس، وتعزيز التنسيق المؤسساتي عوامل ضرورية للحفاظ على تماسك التكتل وتعزيز نفوذه العالمي. وبدون هذه الإصلاحات، فإن البريكس قد يظل تحالفا رمزيا محدود التأثير اقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: البريكس؛ النمو الاقتصادي؛ التحديات الهيكلية؛ التكتل الاقتصادي.

تصنيف JEL : O11; P28; O38; F15.

(*) المؤلف المرسل

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي.

المعرف الرقمي للمقال (doi): https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i1.4214

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 09, N°01 : (2025)
P 132-151

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09، العـدد: 01 (5202)،
ص 132- 151

A Comparative Analysis of Growth Dynamics Among BRICS: Structural Challenges and Economic Opportunities

KERRAR Mohamed Abdelghani [1(*)], LAHOUEL Ali [2]

[1] Mustafa Stambouli University, Mascara (Algeria)
kerrar.abdelghani@univ-mascara.dz
ORCID (recommended) http://orcid.org/ 0009-0002-4717-2371

[2]Djilali Liabes University, Sidi Bel Abbes (Algeria)
ali_lahouel84@yahoo.fr
ORCID (recommended) http://orcid.org/ 0009-0007-2871-2105

Received: 05/03/2025. **Accepted**: 09/05/2025. **Published**: 05/06/2025

Abstract:

The BRICS bloc, comprising Brazil, Russia, India, China, and South Africa, represents a significant economic force in the global economy. Through a comparative analytical approach, this study examines growth dynamics, structural challenges, and economic opportunities within BRICS nations, focusing on their divergent economic trajectories and collective ability to address global economic challenges. The study highlights the role of technological innovation, infrastructure investment, human capital development, and trade agreements in shaping the economic performance of BRICS countries.

While China and India have demonstrated strong growth through state-led policies and economic liberalization, Brazil, Russia, and South Africa face persistent challenges such as political instability and resource dependency. The study concludes that addressing structural disparities, enhancing intra-BRICS trade, and strengthening institutional coordination are crucial for maintaining the bloc's cohesion and increasing its global influence. Without these reforms, BRICS risks remaining a symbolic alliance with limited economic impact.

Keywords: BRICS, economic growth, structural challenges, economic bloc.
JEL Classification Codes : O11; P28; O38; F15.

* *Corresponding Author.*
This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License.
Doi: https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i1.4214

1. مقدمة :

التكتل الاقتصادي يشمل مجموعة من الدول لها هدف مشترك وهو تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال سياسات تدعم التجارة والاستثمار والتعاون المالي. **(Schiff & Winters, 2003)** غالبا ما يتم تشكيل هذه التكتلات لموازنة الهيمنة الاقتصادية، مع تعزيز الاستقرار الإقليمي والنمو الاقتصادي. **(Bhalla, 2016)**

التعاون الاقتصادي بين الدول يحقق فوائد جماعية مثل تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وزيادة النفوذ العالمي. **(Balassa, 1961)** وفي ذات السياق يشير **Viner** إلى أن تشكيل التكتلات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بسبب تخفيض التعريفات الجمركية، وكذلك نتيجة المعاملة التفضيلية داخل التكتل. **(Viner, 1951)**

وبخفض الحواجز التجارية وتوحيد اللوائح، تستفيد الدول الأعضاء من اقتصاديات الحجم وزيادة القدرة التنافسية. **(Krugman, 1991)** تختلف هياكل التكتلات الاقتصادية، حيث تشمل مناطق التجارة الحرة، التي تزيل التعريفات الجمركية بين الأعضاء مع الإبقاء على سياسات تجارية مستقلة مع الدول غير الأعضاء **(Frankel & Romer, 1999)** والاتحادات الجمركية التي تفرض تعريفة موحدة على التجارة الخارجية، والأسواق المشتركة التي تعزز حرية تنقل العمالة ورأس المال. **(Mundell, 1961)** أما الاتحادات النقدية فتتخذ عملة موحدة وسياسات اقتصادية مركزية، كما هو الحال في منطقة اليورو. **(De Grauwe, 2020)**

التعاون الاقتصادي قد يؤدي إلى تكامل سياسي أعمق، حيث تدفع المصالح الاقتصادية المشتركة الحكومات إلى مواءمة سياساتها ومؤسساتها، **(Haas, 1958)** وهو ما حدث مع الاتحاد الأوروبي حيث تطور التكامل الاقتصادي ليشمل أبعادا سياسية. **(Mattli, 1999)**

ومع ذلك، تواجه هذه التكتلات تحديات كبيرة مثل الفجوات الاقتصادية بين أعضائها، والتباينات في السياسات الاقتصادية، والصراعات الجيوسياسية، مما قد يؤثر على فعاليتها. **(Bhagwati, 1992)**

أصبحت مجموعة **BRICS** واحدة من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، وذلك بفضل معدلات النمو التي تحققها دول هذا التكتل على مر السنين، وقد صاغ **O'Neill** (2001) مصطلح **BRIC** لأول مرة عند دراسة الأسواق الناشئة في الدول المؤسسة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) التي شهدت نموا اقتصاديا ملحوظا بين عامي 2000 و2008، لتنضم جنوب إفريقيا لاحقا في عام 2010، وتشكل مجموعة **BRICS**. **(O'Neill, 2001)** الاقتصاد الصيني الأكبر داخل التكتل، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 18.27 تريليون دولار في عام 2024، في حين احتلت الهند المركز الثاني منذ 2015 متجاوزة البرازيل وروسيا، أما جنوب إفريقيا، رغم كونها أصغر اقتصاد في المجموعة، فإنها تحظى بأهمية استراتيجية لكونها الاقتصاد الأكثر تقدما في القارة الإفريقية. **(IMF, 2024)**

تباينت المسارات الاقتصادية لدول **BRICS** بشكل كبير. فقد حافظت الهند على معدل نمو سنوي قدره 7.5% منذ عام 2015، مدعوما بقطاعي التصنيع وتكنولوجيا المعلومات، بينما شهدت البرازيل نموا

متواضعا بنسبة 0.7% بسبب عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية (**IMF, 2024; World Bank, 2024**). وقد كشف هذا التباين عن تعرض الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل البرازيل وروسيا لصدمات خارجية ناجمة عن تقلبات أسعار السلع (**Frankel & Romer, 1999; Hamilton, 2009**). في المقابل، تمكنت الصين والهند من التكيف مع التغيرات العالمية بفضل قاعدة صناعية قوية. **(Brynjolfsson & McAfee, 2014)**

تشير الدراسات إلى أن الإصلاحات الهيكلية والتقدم التكنولوجي والعولمة عوامل حاسمة في تحديد مسارات نمو دول **BRICS**. **(O'Neill, 2001; Naughton, 2007)** بينما عرفت الصين والهند معدلات نمو إيجابية ومستمرة، فإن البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا تواجه تباطؤ النمو نظرا لعدم الاستقرار السياسي والاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية وضعف المؤسسات الاقتصادية. (**Baer, 2001; Gaĭdar, 1999; Lagutina, 2019**)

تناولت دراسة **Lagutina** (2019) تأثير التفاوتات الإقليمية على تماسك المجموعة، بينما استكشفت **Punetha** (2025) التحالفات الجيوسياسية داخل التكتل، ولكن لم يتم تناول كيفية تأثير هذه العوامل مجتمعة على قدرة **BRICS** في مواجهة الأزمات الاقتصادية. كما أشار **Duggan** وآخرون (2022) إلى ضعف المؤسسات داخل التكتل، إلا أن الدراسات لم تقدم حلولا واضحة لمعالجة هذه المشكلات، خصوصا في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية.

تركز هذه الدراسة على الإجابة عن السؤال التالي: **كيف تؤثر الفروقات الاقتصادية والهيكلية بين دول BRICS على قدرتها الجماعية في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية؟** وتعتمد الدراسة على نهج تحليلي مقارن باستخدام بيانات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى مصادر أكاديمية وتقارير حكومية، لتحليل أنماط النمو والاختلافات والتقارب بين الدول الأعضاء من عام 1995 إلى 2025. ومن خلال استكشاف استراتيجيات النمو والتحديات الهيكلية والسياسات الاقتصادية، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤى حول الدور المتغير لمجموعة **BRICS** في الاقتصاد العالمي وإمكاناتها لتعزيز تماسكها ونفوذها في ظل التباينات الاقتصادية بين أعضائها.

2. استراتيجيات النمو في دول BRICS:

اعتمدت دول **BRICS** استراتيجيات نمو متنوعة، حيث كل دولة تتأثر بسياساتها الاقتصادية وأطرها المؤسساتية.

1.2 الصين: النموذج الاقتصادي القائم على تدخل الدولة

ساهم النموذج الاقتصادي القائم على تدخل الدولة في الصين في تحقيق استثمارات ضخمة، لا سيما في القطاعات التكنولوجية المتقدمة. وقد دعمت مبادرات مثل "صنع في الصين 2025 "الانتقال من اقتصاد يعتمد على التصدير إلى اقتصاد مدفوع بالاستهلاك المحلي. **(Naughton, 2007)** ساعد هذا التحول في ترسيخ مكانة الصين كقوة رائدة عالميا في مجالي التصنيع والابتكار التكنولوجي **(Zenglein & Holzmann, 2019)** ، ساعد تركيز الصين على التجارة الرقمية وتطوير البنية التحتية في تعزيز

قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية مقارنة بالدول الأخرى في مجموعةBRICS . **(Brynjolfsson & McAfee, 2014)**

2.2 البرازيل: معوقات النمو بسبب التحديات الهيكلية

يواجه النمو الاقتصادي في البرازيل عقبات كبيرة بسبب عدم الاستقرار السياسي، والفساد، والسياسات غير المتسقة. **(Alston & al., 2006)** ويعتمد الاقتصاد البرازيلي بشكل كبير على الزراعة والموارد الطبيعية، إلا أن عدم كفاءة توزيع الموارد أدى إلى الحد من آفاق النمو طويلة الأجل، حيث رغم كون البرازيل من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية، إلا أن اعتمادها الكبير على هذا القطاع حد من قدرتها على تنويع اقتصادها، **(Baer, 2001)** ونتيجة لذلك، أصبح اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الناجمة عن تغيرات أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية.

3.2 الهند: التحرير الاقتصادي وثورة تكنولوجيا المعلومات

ساعد تحرير الاقتصاد بالهند، لا سيما في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في دفع عجلة النمو الاقتصادي. **(Kotwal, Ramaswami, & Wadhwa, 2011)** كما ساهمت إصلاحات مثل ضريبة السلع والخدمات (GST) في تبسيط النظام الضريبي، مما عزز كفاءة الأعمال وثقة المستثمرين. **(Patnaik & and Pundit, 2019)** ومع ذلك، لا تزال الهند تواجه تحديات مثل تعقيد الأنظمة التنظيمية وضعف البنية التحتية، مما يستلزم استمرار الإصلاحات لضمان استدامة النمو. **(IMF, 2024)**

4.2 روسيا: الاعتماد على الموارد الطبيعية والتحديات الجيوسياسية

لا يزال الاقتصاد الروسي يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، إلا أن هذا الاعتماد المفرط يجعل البلاد شديدة التأثر بتغيرات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. **(Gaĭdar, 1999)** إضافة إلى ذلك، فإن العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ 2014 شكلت عائقا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، مما زاد من تعقيد المشهد الاقتصادي الروسي.**(Abramova & Garanina, 2018)**

5.2 جنوب إفريقيا: مشكلات الحوكمة وضعف التنويع الاقتصادي

تحاول جنوب إفريقيا تنفيذ إصلاحات اقتصادية لتعزيز النمو الشامل، إلا أن جهودها تعثرت بسبب الفساد وضعف فعالية الحوكمة. **(Bernstein, 2023)** كما أن اعتماد الاقتصاد على التعدين والموارد الطبيعية أدى إلى إعاقة التنويع والنمو المستدام. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية، لا تزال البلاد تواجه تحديات في إمدادات الطاقة ووسائل النقل العام، مما يحد من إمكاناتها الاقتصادية. **(Duggan & al., 2022)**

3. المؤشرات الاقتصادية:

تطور المؤشرات الاقتصادية، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، التضخم، الاستثمار الأجنبي، والميزان التجاري، خلال الفترة من 1995 إلى 2023، يساعد في فهم وتحليل الأداء الاقتصادي لدولBRICS ، إذ توفر هذه المؤشرات رؤية شاملة تسهم في تحديد نقاط القوة والضعف لكل

دولة، مما يساعدها على مواجهة التحديات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما يسهم هذا التحليل في استكشاف آفاق التعاون الاقتصادي والتكامل داخل المجموعة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية.

1.3 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تتباين مسارات النمو الاقتصادي بين دول **BRICS** بشكل ملحوظ؛ ففي حين تستمر الصين والهند في تحقيق معدلات نمو مستقرة، تعاني كل من البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا من عراقيل اقتصادية مرتبطة بالهياكل المؤسساتية وعدم الاستقرار السياسي. **(IMF, 2024)** وهذا من شأنه أن يؤثر على قدرة التكتل في تحقيق تكامل اقتصادي.

الرسم البياني رقم 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا)

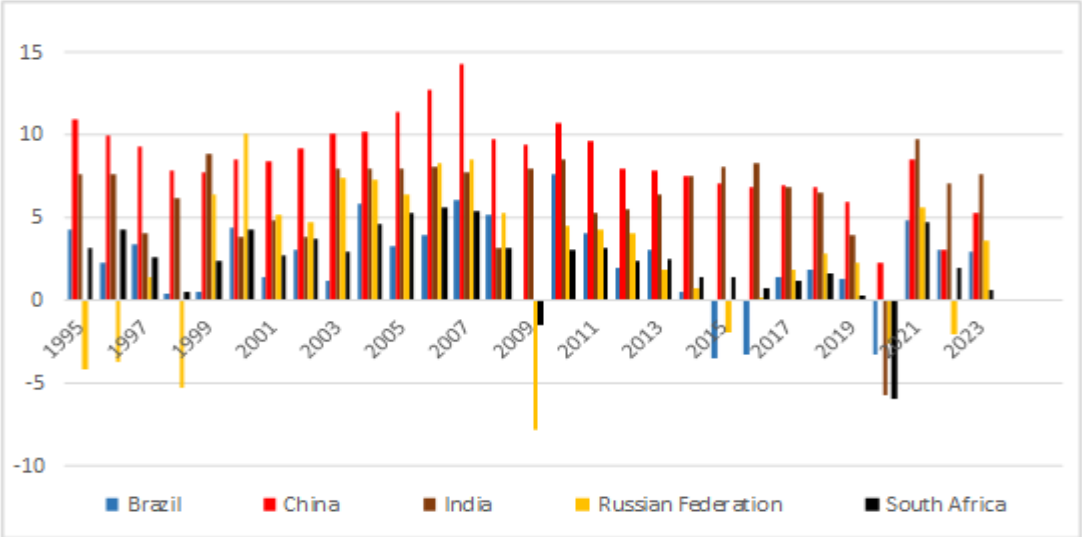

المصدر: بيانات البنك الدولي، ديسمبر 2024.

خلال فترة الازدهار الاقتصادي (1995–2010)، تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين10%. **(World Bank, 2024)** تميزت هذه المرحلة بالتصنيع السريع والسياسات القائمة على التصدير، مما جعل الصين مركزا عالميا للتصنيع. **(Naughton, 2007)** ومع ذلك، تباطأ النمو بعد عام 2010 نتيجة التحول الاستراتيجي نحو اقتصاد قائم على الاستهلاك، إضافة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية تشمل المحافظة على البيئية وتقليل الاعتماد على الصادرات. **(IMF, 2024)** يعكس هذا التحول سعي الصين لتحقيق نمو مستدام.

منذ عام 2000، حافظت الهند على معدل نمو سنوي يتراوح بين 5% و10%. **(IMF, 2024)** ويرجع ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، ونمو قطاع تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الاستهلاك المحلي. **(Brynjolfsson & McAfee, 2014)** ومع ذلك، لا تزال الهند تواجه تحديات تتعلق بنقص البنية التحتية وتعقيد الأنظمة التنظيمية، مما يتطلب استمرار تنفيذ الإصلاحات لضمان استدامة النمو. **(World Bank, 2024)**

تعاني البرازيل وروسيا من معدلات نمو متقلبة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عدم الاستقرار السياسي والاعتماد الكبير على عائدات الموارد الطبيعية، مما يجعلهما عرضة لتقلبات أسعار السلع

الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن روسيا تتأثر بشكل مباشر بالعقوبات الدولية، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية عليها. **(World Bank, 2024)**

تسجل جنوب إفريقيا أدنى معدل نمو في مجموعة **BRICS**، حيث تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وضعف الإنتاجية. **(World Bank, 2024)** كما أدى عدم الاستقرار السياسي والفساد إلى إعاقة النمو، مما قوض ثقة المستثمرين وأعاق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. **(Lagutina, 2019)**

كشفت الأزمة المالية العالمية 2008–2009 وجائحة **COVID-19** في عام 2020 عن نقاط الضعف في اقتصاديات **BRICS** أمام الصدمات العالمية. وبينما تمكنت الهند والصين من تحقيق تعاف اقتصادي، لا تزال البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتنويع اقتصادياتها للحد من الاعتماد على القطاعات الريعية.

2.3 معدل البطالة:

تختلف معدلات البطالة في اقتصادات **BRICS** بشكل كبير، نتيجة التفاوتات في هياكلها الاقتصادية، والسياسات المتبعة، والتحديات الديموغرافية.

الرسم البياني رقم 2: معدل البطالة الإجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)

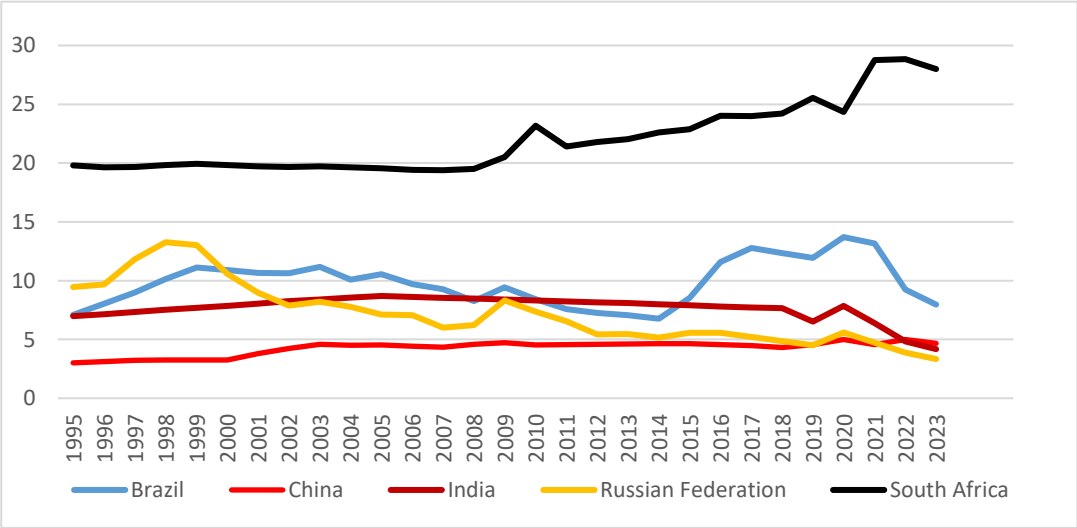

المصدر: بيانات البنك الدولي، ديسمبر 2024.

تسجل جنوب إفريقيا أعلى معدل بطالة بين دول **BRICS**، حيث تجاوزت النسبة 30% في السنوات الأخيرة. **(World Bank, 2024)** ويعود ذلك إلى الضعف الهيكلي في الاقتصاد، مما يحد من فرص خلق الوظائف. **(David, 2001)** كما أن صرامة قوانين سوق العمل وارتفاع تكاليف الأجور تثني أصحاب العمل عن التوظيف، لا سيما في القطاع الرسمي. **(Duval & Shibata, 2021)** بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم التوافق بين مهارات القوى العاملة واحتياجات سوق العمل يزيد من تفاقم البطالة، مما يحد من الديناميكية الاقتصادية، ولحل هذه المشكلات الهيكلية، ينبغي تنفيذ سياسات تعزز التنويع الاقتصادي، وتحسين التعليم والتدريب المهني، وزيادة مرونة سوق العمل لدعم خلق فرص العمل. **(Burger & Fintel, 2014)**

شهدت البرازيل تقلبات كبيرة في معدلات البطالة وفقا لتقارير البنك الدولي (2024)، حيث تراوحت بين 5% و13%، مع ارتفاع حاد خلال فترات الركود الاقتصادي 2015-2016 وأزمة 2020-2021 **COVID-19**. يساهم عدم الاستقرار السياسي والتغيرات المتكررة في السياسات الحكومية في خلق مناخ يتميز بعدم اليقين، مما يضعف ثقة المستثمرين ويؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي وفرص التوظيف. **(Lovell, 2000)**إضافة إلى ذلك، لم تنجح الإصلاحات في سوق العمل في معالجة المشكلات الهيكلية، مما أدى إلى استمرار أزمة البطالة. **(World Bank, 2024)** لذا، فإن تعزيز الاستقرار السياسي، وتنفيذ سياسات فعالة في سوق العمل، مثل برامج التدريب المهني وتقديم الحوافز لخلق فرص العمل، يعد أمرا ضروريا لخفض معدلات البطالة. **(Arabage & Souza, 2019)**

تحافظ الصين على معدل بطالة منخفض، يتراوح بين 4%-5% وفقا لتقارير البنك الدولي (2024)، وذلك بفضل السياسات الحكومية الاستباقية التي هدفت إلى تعزيز التوظيف وتحفيز النمو الاقتصادي **(Naughton, 2007)**، كما يلعب القطاع الصناعي القوي دورا أساسيا في توفير فرص العمل. **(Brynjolfsson & McAfee, 2014)** ورغم التحول الهيكلي نحو اقتصاد قائم على قطاع الخدمات، لا تزال الصناعات كثيفة العمالة تلعب دورا حيويا في الحفاظ على معدلات التوظيف، ولضمان نمو العمالة على المدى الطويل، تعمل الصين على تحسين مهارات القوى العاملة لتتماشى مع التوسع الصناعي والابتكار التكنولوجي.**(Du & Yang, 2015)**

رغم استقرار معدل البطالة في الهند عند 5%-6% وفقا لتقارير البنك الدولي (2024)، إلا أن النمو السكاني السريع يمثل تحديا هيكليا رئيسيا، هذا ما يزيد من الضغط على سوق العمل، مما يستدعي تنفيذ إصلاحات فعالة لتعزيز التوظيف في القطاع الرسمي، وتطوير برامج التدريب المهني، وزيادة مرونة سوق العمل، بما في ذلك تطوير القطاعات الصناعية والخدماتية ودعم ريادة الأعمال، لضمان التكيف مع التغيرات الديموغرافية والاقتصادية. **(Chand, Tiwari, & Phuyal, 2017)**

تحافظ روسيا على معدلات بطالة تتراوح بين 5% و10% **(World Bank, 2024)**، حيث يعتمد استقرار سوق العمل بشكل أساسي على قطاع الطاقة، وهو بدوره قطاع شديد التأثر بتقلبات الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، أدت المخاطر الجيوسياسية والعقوبات الدولية إلى تقليل الاستثمارات الأجنبية والحد من فرص التوظيف، ولتعزيز مرونة سوق العمل، يعد تنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات صناعية القادرة على توفير فرص عمل مستدامة أمرا ضروريا. **(Gimpelson & Kapeliushnikov, 2011)**

3.3 معدل التضخم:

شهدت اقتصاديات **BRICS** اتجاهات متباينة لمعدلات التضخم على مدى العقود الماضية، حيث تأثرت بمزيج من الهياكل الاقتصادية المختلفة، والسياسات النقدية، و للصدمات الاقتصادية العالمية.

عانت روسيا من ارتفاع التضخم المفرط، ولكن في السنوات الأخيرة، شهدت انخفاض في معدلات التضخم واستقرارا نسبيا **(Esanov, Merkl, & Souza, 2005)**، وبالبرازيل ساهم تطبيق خطة "**Plano Real**" عام 1994 في استقرار التضخم، لكن الاقتصاد لا يزال عرضة للصدمات الخارجية

(Araujo & Rodrigues, 2020). كما حافظت الهند والصين على مستويات تضخم معتدلة، بينما تواجه جنوب إفريقيا ضغوطا تضخمية بسبب اعتمادها على الاستيراد وتقلبات سعر الصرف. (World Bank, 2024)

الرسم البياني رقم 3: معدل التضخم السنوي (%)

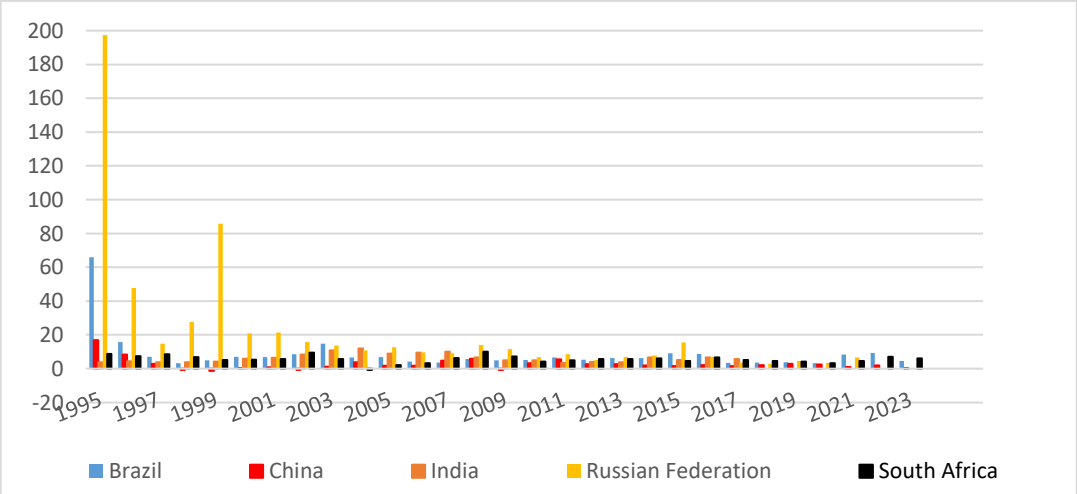

المصدر: بيانات البنك الدولي، ديسمبر 2024.

خلال منتصف التسعينيات، واجهت البرازيل تضخما مفرطا، حيث تجاوزت معدلات التضخم السنوي 100%. (IMF, 2024) نشأت هذه الأزمة بسبب سوء الإدارة الاقتصادية، والاختلالات المالية، والتوسع النقدي المفرط. (Baer, 2001) أدى تنفيذ خطة "Plano Real" عام 1994 إلى استقرار التضخم من خلال إصلاحات نقدية شاملة، والانضباط المالي، واستقرار العملة. (Araujo & Rodrigues, 2020)

ومنذ عام 2000، ظل التضخم تحت السيطرة، متراوحا بين 2% و8%، ورغم ذلك، لازال عرضة للصدمات الخارجية والتقلبات الناتجة عن السياسات الاقتصادية. (World Bank, 2024)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينيات، واجهت روسيا تضخما مفرطا وصل إلى نحو 200% عام 1992، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية العالمية، إلى جانب الخصخصة الواسعة وسوء الإدارة المالية محليا (Gaĭdar, 1999) بعد عام 2000، شهدت معدلات التضخم انخفاضا واستقرارا نسبيا (Esanov, Merkl, & Souza, 2005) إلا أنها ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، وفترة العقوبات الاقتصادية في 2014، وأزمة COVID-19 في 2020. (IMF, 2024) ولا يزال التضخم في روسيا يتأثر بشكل كبير بأسعار الطاقة العالمية، وتقلبات أسعار الصرف. (World Bank, 2024)

حافظت الهند على معدلات تضخم معتدلة تتراوح بين 3%-8 % (World Bank, 2024)، ومع ذلك، شهدت فترات تضخم مرتفع، لا سيما في بداية الألفية الثالثة، بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة.(IMF, 2024) وقد لعبت السياسات النقدية الفعالة والتركيز على استقرار الأسعار دورا حاسما في الحد من التضخم. (Patnaik & and Pundit, 2019) كما ساهمت الإجراءات

الاستباقية التي اتخذها البنك الاحتياطي الهندي في السيطرة على التضخم خلال السنوات الأخيرة. **(IMF, 2024)**

حافظت الصين على معدلات تضخم مستقرة تتراوح بين 1%–3% **(World Bank, 2024)**، وذلك بفضل إجراءات فعالة للتحكم في الأسعار، والتخطيط الاقتصادي القوي، وانخفاض الاعتماد على الواردات. **(Naughton, 2007)** كما لعب النموذج الاقتصادي شبه المخطط دورا رئيسيا في الحفاظ على هذا الاستقرار، خاصة من خلال استراتيجيات مدروسة لإدارة مخاطر التضخم خلال فترات النمو الاقتصادي السريع. **(IMF, 2024)**

تتراوح معدلات التضخم في جنوب إفريقيا بين 4%–7% **(World Bank, 2024)** ، وتتأثر بعدة عوامل، أبرزها الاعتماد الكبير على الواردات وتقلبات سعر الصرف. **(IMF, 2024)** كما أدت الأزمات المالية العالمية إلى زيادة الضغوط التضخمية، مما كشف عن ضعف الاقتصاد الجنوب إفريقي أمام الصدمات الخارجية. **(World Bank, 2024)**

4.3 الاستثمار الأجنبي المباشر:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)** دورا أساسيا في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال دعم تطوير البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل. **(Dunning & Lundan, 2008)** وتكشف اتجاهاته في دول **BRICS** عن تفاوتات كبيرة في جاذبية الاستثمارات واستقرارها. **(World Bank, 2024)**

الرسم البياني رقم 4: الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

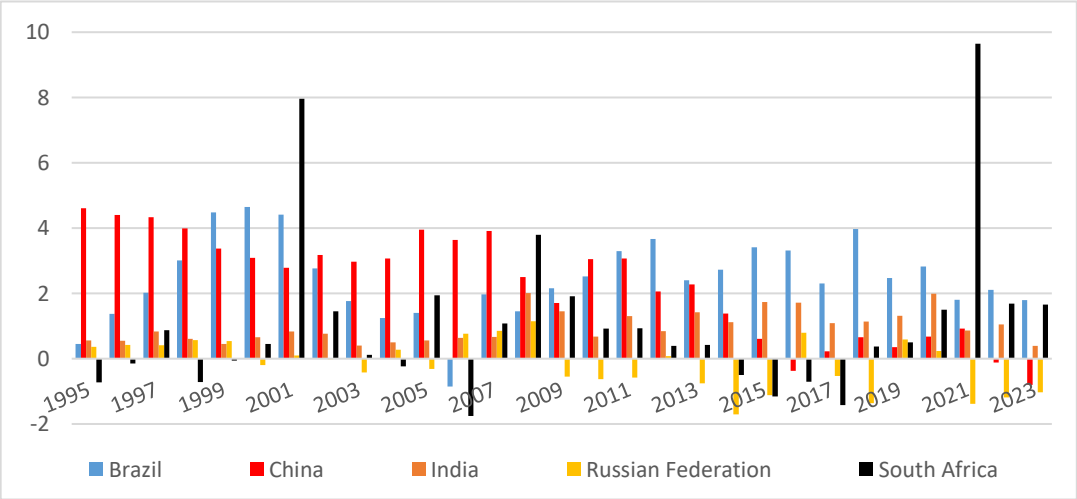

المصدر: بيانات البنك الدولي، ديسمبر 2024.

تجذب الصين استثمارات أجنبية ضخمة، مما يعزز مكانتها كمركز صناعي عالمي. **(World Bank, 2024)** ويعود ذلك إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها السياسات الحكومية الداعمة لتحسين بيئة الأعمال **(Naughton, 2007)** إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي ساهمت في تحرير الأسواق وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي. **(Bai & Qian, 2010)** كما أن اندماج الصين في التجارة العالمية وحجم سوقها المحلي جعلها وجهة رئيسية للشركات متعددة الجنسيات. **(Yu, Du, & Dang, 2020)**

وقد مكنت هذه العوامل الصين من الحفاظ على تدفقات استثمارية قوية ومستقرة، مما ساهم بشكل كبير في نموها الاقتصادي.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل بدرجة عالية من التقلبات نتيجة عدم الاستقرار السياسي. **(World Bank, 2024)** فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا كبيرا في أوائل الألفية الثالثة، مدفوعة بسياسات التحرير الاقتصادي والخوصصة، ولكن منذ عام **2015**، انخفضت مستويات الاستثمار، حيث أدت السياسات غير المستقرة إلى خلق بيئة استثمارية غير محفزة. **(Suresh & Dube, 2014)** ولتعزيز جاذبية الاستثمار، يجب على البرازيل تعزيز الاستقرار السياسي وتنويع قطاعاتها الاقتصادية. **(Hamilton, 2009)**

منذ مطلع الألفية، حققت الهند تقدما ملحوظا في جذب الاستثمارات الأجنبية، مستفيدة من سياسات التحرير الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية. وقد أسهمت بيئة الأعمال المحسنة في زيادة ثقة المستثمرين، مما جعل الهند من بين الوجهات الاستثمارية الرائدة في الأسواق الناشئة. **(Government of India, 2014)** بالإضافة إلى ذلك، ساهم التوسع في القطاعات سريعة النمو، مثل تكنولوجيا المعلومات، والتصنيع، والتجارة الإلكترونية، في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي. **(World Bank, 2024)**

تعاني روسيا من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التوترات الجيوسياسية والعقوبات الدولية **(World Bank, 2024)**، مما أثر سلبا على تدفق الرأس المال الأجنبي وحد من قدرتها على الوصول للتكنولوجيات المتقدمة. **(Oxenstierna & Olsson, 2015)** وبالمثل، تواجه جنوب إفريقيا تراجعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي، بسبب استمرار عدم الاستقرار السياسي. **(World Bank, 2024)**

5.3 الميزان التجاري في دول البريكس:

تمثل دول **BRICS** ما يقرب من 20% من إجمالي التجارة العالمية، مما يعكس تأثيرها الاقتصادي الكبير، خاصة في الأسواق الناشئة. **(World Bank, 2024)** ومع ذلك، تكشف أرصدة التجارة الخارجية لدول **BRICS** عن اتجاهات متباينة، تعكس تفاوت اعتمادها على التجارة الدولية.

الرسم البياني رقم 5: الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

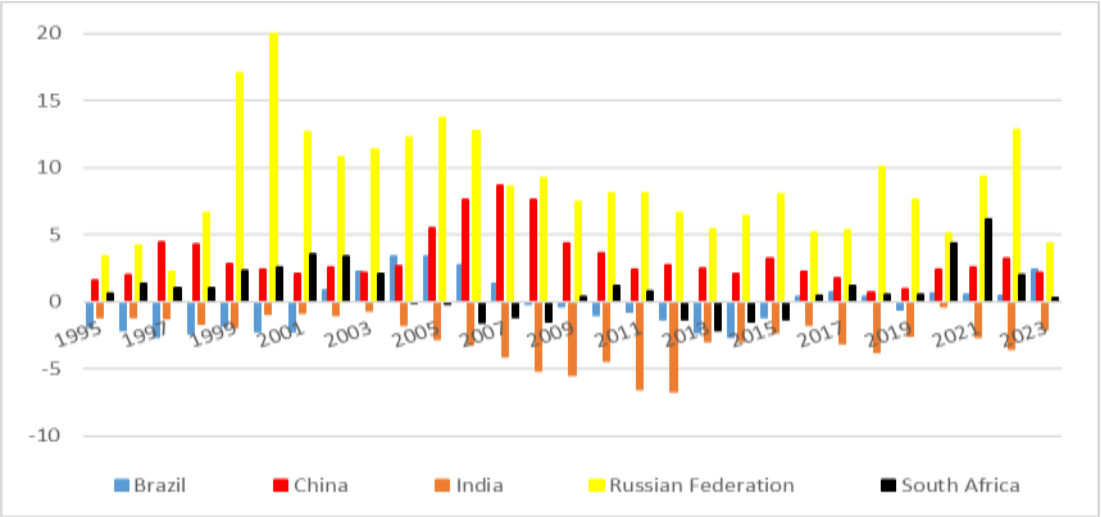

المصدر: بيانات البنك الدولي، ديسمبر 2024.

تحقق روسيا فائضا تجاريا كبيرا نتيجة اعتمادها على صادرات النفط والغاز، حيث بلغ هذا الفائض ذروته عند حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006.**(World Bank, 2024)**

اعتمدت الصين لسنوات طويلة على نموذج اقتصادي قائم على التصدير، ما مكنها من تحقيق فائض تجاري كبير، خاصة خلال الفترة بين 2005 و2008. ومع ذلك، شهد هذا الفائض تراجعا نسبيا نتيجة لزيادة الاعتماد على الاستهلاك المحلي وارتفاع حجم الواردات. **(IMF, 2024)**

تعاني الهند من عجز تجاري بسبب ارتفاع الطلب المحلي على الواردات والنمو البطيء في القطاعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية. ولمعالجة هذا العجز، تحتاج الهند إلى تعزيز قدراتها التصنيعية المحلية وتنويع صادراتها. **(IMF, 2024)**

تعاني كل من البرازيل وجنوب إفريقيا من تقلبات في الميزان التجاري، بسبب اعتمادهما على تصدير السلع الأولية، والتي تتسم أسعارها بالتقلب المستمر. **(Hamilton, 2009)**

4. محددات النمو في دول البريكس:

العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الاقتصادي هي تلك التي تعزز التوسع الاقتصادي وتساهم في رفع الإنتاجية، وتعزيز الابتكار، تشمل هذه العوامل الاستثمار في البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، والتقدم التكنولوجي. **(Barro & Sala-i-Martin, 1995)**

1.4 الابتكار التكنولوجي:

يعد الابتكار التكنولوجي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في دول **BRICS**، حيث تتصدر الصين والهند مجالات البحث والتطوير **(R&D)**، وبراءات الاختراع، وصادرات التكنولوجيا.

شهدت الصين تطورا ملحوظا في قطاع البحث والتطوير، حيث زاد الإنفاق الحكومي من 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 إلى 2.4% بحلول 2023. **(World Bank, 2024)** ويعزى هذا إلى استراتيجيات اقتصادية متقدمة مثل مبادرة "صنع في الصين 2025"، التي تهدف إلى تعزيز الصناعات التكنولوجية وتطوير الابتكار المحلي. **(Naughton, 2007)** كما ارتفع عدد براءات

الاختراع المسجلة من 25,000 براءة في عام 2000 إلى أكثر من 1.5 مليون في 2023، مما يعكس التوجه القوي نحو التقدم التكنولوجي. **(WIPO, 2024)** بالإضافة إلى ذلك، بلغت صادرات التكنولوجيا في الصين 700 مليار دولار عام 2023، مدفوعة بالنمو في قطاعي الإلكترونيات والاتصالات **(UNCTAD, 2024)**.

أما الهند، فقد زاد إنفاقها على البحث والتطوير من 0.7% إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و2023 **(World Bank, 2024)** ، بدعم من مبادرات مثل الهند الرقمية **(Digital India)** التي أطلقتها الحكومة بالهند عام 2015 بهدف تحويل الهند إلى مجتمع رقمي واقتصاد قائم على التكنولوجيا، وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت، وتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا، مما يسهم في تعزيز الابتكار، وخلق فرص عمل في قطاع التكنولوجيا. **(Shetty, 2019)** كما ارتفع عدد براءات الاختراع من 2000 في عام 2000 إلى أكثر من 50000 في 2023 **(WIPO, 2024)** ، وبلغت صادرات التكنولوجيا 150 مليار دولار، حيث لعب قطاع تكنولوجيا المعلومات دورا رئيسيا في هذا النمو. **(UNCTAD, 2024)**

2.4 الاستثمار في البنية التحتية:

يعتبر الاستثمار في البنية التحتية عاملا رئيسيا في تعزيز الإنتاجية، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل. كما يؤدي تحسين البنية التحتية، مثل النقل والطاقة والاتصالات، إلى تحسين تخصيص الموارد وتقليل تكاليف المعاملات، مما يعزز التجارة المحلية والدولية. **(César & Servén, 2010)**

الصين تتصدر دول **BRICS** في الاستثمار في البنية التحتية، حيث ارتفعت استثماراتها من 200 مليار دولار في عام 2000 إلى 2.3 تريليون دولار في 2023 **(World Bank, 2024)**، مدفوعة بمشاريع كبرى مثل مبادرة الحزام والطريق **(Belt and Road Initiative)** التي أطلقتها الصين عام 2013 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والبنية التحتية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا من خلال شبكات تجارية واستثمارية ضخمة. **(Teo & al., 2019)**

الهند رفعت استثماراتها في البنية التحتية إلى 800 مليار دولار، بدعم من مبادرات مثل خطة **Gati Shakti** وهي مبادرة أطلقتها حكومة الهند عام 2021، وتهدف إلى تسريع وتنسيق مشاريع البنية التحتية في الهند من خلال تحسين شبكات النقل، وتعزيز الترابط بين مختلف القطاعات، وتقليل التكاليف اللوجستية، مما يعزز النمو الاقتصادي والتصنيع. **(Government of India, 2014)**

البرازيل واجهت تحديات بسبب القيود المالية، حيث بلغت استثماراتها 200 مليار دولار بحلول 2023، رغم استمرار مشكلات الكفاءة **(Baer, 2001; World Bank, 2024)**.

3.4 تنمية رأس المال البشري:

تحسين جودة التعليم وتنمية مهارات القوى العاملة يرتبط بزيادة الابتكار والإنتاجية في الاقتصاديات النامية. **(Hanushek & Woessmann, 2018)**

زاد إنفاق الصين على التعليم من 2.2% إلى 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى معدل معرفة بالقراءة والكتابة بلغ 97% ونسبة التحاق بالتعليم العالي تصل إلى (**Naughton, 2007; World Bank, 2024**).

الهند خصصت 4.7% من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم، لكن لا تزال تعاني من معدل معرفة بالقراءة والكتابة يبلغ 77%، ونسبة التحاق بالتعليم العالي تبلغ 28% (**Patnaik & Pundit, 2012; World Bank, 2024**).

البرازيل تستثمر 6.1% من ناتجها المحلي الإجمالي في التعليم، بمعدل معرفة بالقراءة والكتابة 93% ونسبة التحاق بالتعليم العالي 51%. (**Baer, 2001; World Bank, 2024**)

تسجل جنوب إفريقيا أعلى نسبة إنفاق على التعليم بين دول **BRICS**، حيث تبلغ 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة 87%، بينما تصل نسبة الالتحاق بالتعليم العالي إلى 23% لكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بجودة التعليم وفرص التوظيف. (**World Bank, 2024**)

4.4 توافر الموارد الطبيعية:

يمكن أن تساهم الموارد الطبيعية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم التنمية الصناعية، وزيادة الإيرادات الحكومية، وجذب الاستثمارات الأجنبية (**Sachs & Warner, 2001**)، ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والفساد المؤسساتي، وهو ما يعرف بظاهرة لعنة الموارد.(**Van Der, 2011**) تلعب الموارد الطبيعية دورا رئيسيا في تشكيل الهياكل الاقتصادية لدول **BRICS**، إلا أن مدى توفرها والاعتماد عليها يختلف من دولة لأخرى. تعتمد روسيا والبرازيل بشكل كبير على ثرواتهما الطبيعية، مما يجعلهما عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية. في المقابل، تركز الصين والهند على كفاءة استخدام الموارد لضمان نمو اقتصادي مستدام.

تعد البرازيل من أكبر الدول المنتجة للمنتجات الزراعية، حيث تشكل زراعة البن، وفول الصويا، وخام الحديد جزءا كبيرا من اقتصادها، إذ يتم استغلال 31% من أراضيها للأنشطة الزراعية. (**FAO, 2024**)

تهيمن روسيا على قطاع الطاقة العالمي، حيث تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج النفط، كما تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم. (**BP, 2024**)

تمتلك الهند موارد طبيعية تشمل الفحم، وخام الحديد، والمنتجات الزراعية، لكنها تواجه قيودا ناتجة عن الكثافة السكانية العالية، مما يزيد الضغط على استهلاك الموارد. (**FAO, 2024**)

تستفيد الصين من احتياطيات كبيرة من الفحم، والمعادن النادرة، والإنتاج الزراعي واسع النطاق، مما يعزز مكانتها في التصنيع والتكنولوجيا. (**BP, 2024**)

تعد جنوب إفريقيا من أكبر منتجي المعادن الثمينة عالميا، حيث تحتل المرتبة الأولى في إنتاج البلاتين، مما يجعل التعدين قطاعا اقتصاديا حيويا للبلاد.(**BP, 2024**)

5.4 الاتفاقيات التجارية والتعاون الاقتصادي:

وصل حجم التجارة بين دول **BRICS** إلى 162 مليار دولار في عام 2022، ما يمثل 15% من إجمالي التجارة بين الأعضاء، مما يعكس الروابط الاقتصادية داخل التكتل. **(UNCTAD, 2024)** تسيطر الصين على التجارة البينية داخل المجموعة، حيث تمثل 60% من إجمالي التدفقات التجارية، مع ارتفاع حجم تجارتها مع روسيا بنسبة 29.3% في عام 2022. **(World Bank, 2024)**

ساهمت اتفاقيات التجارة الرئيسية، مثل إطار تعاون التجارة والاستثمار لدول **BRICS** (2013) وإنشاء بنك التنمية الجديد **(NDB)** عام 2014، في تسهيل التعاون الاقتصادي من خلال تقليل الحواجز التجارية وتمويل مشاريع البنية التحتية. **(NDB, 2024)** بلغت قيمة التجارة بين الصين والهند 135.98 مليار دولار في عام 2022، وعززت روسيا علاقاتها الاقتصادية مع الصين، لا سيما في قطاع الطاقة، حيث نمت التجارة الثنائية بين البلدين بنسبة 30% في عام 2023. **(World Bank, 2024)**

لتحقيق تكامل اقتصادي أكبر تسعى دول **BRICS** إلى مواءمة السياسات التجارية، وتوسيع البنية التحتية الرقمية، ومعالجة الاختلالات التجارية لضمان تعاون اقتصادي أكثر توازنا بين الأعضاء.

5. الفروقات الهيكلية والتحديات الاقتصادية في دول البريكس:

على الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها مجموعة **BRICS** كتحالف اقتصادي وجيوسياسي قوي، فإنها تواجه تحديات جوهرية ناتجة عن التفاوتات الداخلية، والضغوط الخارجية، والمشكلات الاقتصادية العالمية. تؤثر هذه العقبات على تماسك المجموعة، وفعاليتها، وقدرتها على تنسيق استراتيجيات موحدة.

1.5 التوترات الجيوسياسية وضعف المؤسسات:

تؤدي التوترات الجيوسياسية وضعف الأطر المؤسساتية إلى إضعاف تماسك **BRICS** وإبطاء نموها الاقتصادي. فقد أدى عزل روسيا سياسيا بعد "الأزمة" مع أوكرانيا إلى فرض عقوبات اقتصادية، مما حد من وصولها إلى الأسواق العالمية وأعاق دورها داخل المجموعة. **(Welfens, 2023)** وبالمثل، فإن السياسات الخارجية الحازمة للصين والنزاعات التجارية مع الغرب تسببت في تعارض مصالح داخل **BRICS**، لا سيما مع الهند، التي تربطها علاقات وثيقة بالدول الغربية. **(Punetha, 2025)** تؤدي هذه الاختلافات الجيوسياسية إلى إضعاف قدرة المجموعة على صياغة استراتيجيات موحدة.

على الصعيد المؤسساتي، تفتقر **BRICS** إلى إطار قوي لتنفيذ السياسات، وتعتمد بشكل كبير على بنك التنمية الجديد **(NDB)** في التعاون المالي. ومع ذلك، فإن البيروقراطية والتضارب في المصالح غالبا ما تعطل عملية صنع القرار، مما يحدّ من قدرة التكتل على مواجهة التحديات العالمية. **(Duggan & al., 2022)**

2.5 التفاوتات الاقتصادية وعدم المساواة في النمو:

تهيمن الصين على التصنيع والتصدير عالميا بفضل قدراتها الصناعية وتقدمها التكنولوجي. في المقابل، يعتمد اقتصاد الهند بشكل أساسي على قطاع الخدمات، لكنه يعاني من ضعف في البنية التحتية

الصناعية. (Naughton, 2007; Patnaik & Pundit, 2014) أما روسيا، فتعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية. (Hamilton, 2009) وفي الوقت نفسه، تواجه البرازيل وجنوب إفريقيا تباطؤا اقتصاديا، وارتفاع معدلات البطالة، ومشكلات الحوكمة، مما زاد من عدم التوازن داخل المجموعة. (IMF, 2024; World Bank, 2024) تعقد هذه الاختلافات جهود توحيد السياسات الاقتصادية بين دول **BRICS**.

3.5 غياب إطار أيديولوجي وسياسي مشترك:

تفتقر **BRICS** إلى رؤية أيديولوجية موحدة، حيث تنتهج كل دولة نموذج حوكمة واقتصاد مختلفا. فعلى سبيل المثال، تعتمد الصين على اقتصاد موجه من الدولة، بينما تتبع الهند نظاما ديمقراطيا رأسماليا، في حين يعتمد الاقتصاد الروسي على قطاع الموارد الطبيعية. تؤدي هذه الفروقات الجوهرية إلى إعاقة وضع رؤية موحدة للمجموعة، مما يحد من قدرتها على صياغة سياسات عالمية متناسقة. (Käkönen, 2014)

4.5 التحديات البيئية وإدارة الموارد:

تواجه دول **BRICS** تحديات بيئية كبيرة، مثل إزالة الغابات في البرازيل، والتلوث في الصين والهند، بينما تعتمد روسيا وجنوب إفريقيا بشكل كبير على الوقود الأحفوري (World Bank, 2024; FAO, 2024). ويظل تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية تحديا مستمرا، خاصة مع تصاعد الضغوط العالمية لاعتماد سياسات بيئية أكثر صرامة. (IMF, 2024; UNCTAD, 2024)

5.5 تحديات توسيع العضوية

تواجه **BRICS** تحديات في توسيع نطاق عضويتها مع الحفاظ على التوازن داخل المجموعة، فقد يؤدي التوسع إلى إضعاف فعالية المجموعة أو تفاقم الانقسامات الحالية، مما يجعل من الصعب تطوير استراتيجيات متماسكة للدول الأعضاء الجدد. (Lee & Sims, 2024)

6. الخاتمة:

تظهر دول **BRICS** تباينا كبيرا في أدائها الاقتصادي، نتيجة الاختلافات في السياسات وتفاوت مستويات الاستثمار والتحديات الجيوسياسية. تحافظ الصين والهند على نمو قوي بفضل الاستثمارات في البنية التحتية والتقدم التكنولوجي، في حين تعاني البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا من الركود، والفساد، وضعف المؤسسات. كما تؤدي اختلالات الميزان التجاري، والاعتماد الاقتصادي على الصين، والتوترات الجيوسياسية إلى إضعاف تماسك المجموعة وفعاليتها.

ومع ذلك، يمكن أن يساعد التنسيق الاستراتيجي بين الدول الأعضاء في تحدي الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. ومن الإصلاحات ضرورية لتعزيز دور **BRICS**:

- **إنشاء أمانة دائمة للمجموعة:** من شأن إنشاء أمانة دائمة أن يعزز التنسيق المؤسساتي ويساعد في اتخاذ القرارات أكثر كفاءة، بالإشراف على الاتفاقيات التجارية، ومشاريع البنية التحتية، والاستجابات للأزمات، مما يضمن تنفيذ السياسات بسرعة وفعالية أكبر.

- **التقارب الجيوسياسي:** ينبغي على دول **BRICS** تطوير آليات حوار لحل النزاعات الداخلية، مثل التوترات الحدودية بين الصين والهند. كما ينبغي أن تتجنب الانحياز إلى تكتلات عالمية متنافسة للحفاظ على تماسكها الداخلي.
- **تعزيز التجارة البينية داخل** BRICS: يتطلب تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية مواءمة السياسات التجارية، وتخفيض الحواجز غير الجمركية، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية للتجارة. يمكن توسيع إطار تعاون التجارة والاستثمار داخل **BRICS** ليشمل اتفاقيات التجارة الرقمية، مما يسهل التجارة الإلكترونية ونقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء.
- **تنفيذ إصلاحات هيكلية:** يجب على البرازيل وجنوب إفريقيا التركيز على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. أما روسيا، فيتعين عليها تنويع اقتصادها وفك الارتباط عن صادرات الطاقة، من خلال تحفيز الاستثمارات في التكنولوجيا والتصنيع.
- **إنشاء صندوق للاستدامة:** يمكن إنشاء صندوق التنمية المستدامة تحت إشراف بنك التنمية الجديد **(NDB)** لتمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء. سيساعد هذا الصندوق دول **BRICS** على التحول إلى اقتصاديات منخفضة الكربون، ومعالجة التحديات البيئية مثل إزالة الغابات في البرازيل والتلوث في الصين والهند.

تعتبر الإصلاحات الهيكلية ضرورة حتمية لتعزيز دور **BRICS**، خاصة في ظل التوجه نحو توسيع العضوية، والذي قد يؤدي إلى تفاقم الفروقات الهيكلية والتحديات الاقتصادية. هذا التوسع قد يجعل من الصعب تطوير استراتيجيات موحدة وفعالة تشمل كلا من الدول المؤسسة والأعضاء الجدد، مما قد يبقي **BRICS+** مجرد تحالف رمزي محدود التأثير.

7. قائمة المراجع:

1. Abramova, A., & Garanina, a. O. (2018). Russian MNEs under sanctions: Challenges for upgrading in GVCs (cases of energy and IT industries). Journal of East-West Business, 371-391.
2. Alston, L. J., & al., e. (2006). Political institutions, policymaking processes and policy outcomes in Brazil.
3. Arabage, A. C., & Souza, a. A. (2019). Wage dynamics and inequality in the Brazilian formal labor market. EconomiA, 20(3), 153-190.
4. Araujo, J. P., & Rodrigues, a. M. (2020). Evidence on search costs under hyperinflation in Brazil: The effect of Plano Real. Brazilian Review of Econometrics , 40.1, 75-110.
5. Baer, W. (2001). The Brazilian economy: Growth and development. Bloomsbury Publishing USA.
6. Bai, C.-E., & Qian, a. Y. (2010). Infrastructure development in China: the cases of electricity, highways, and railways. Journal of Comparative Economics, 38(1), 34-51.

7. Balassa, B. (1961). The Theory of Economic Integration. London: Routledge.
8. Barro, R. J., & Sala-i-Martin, a. X. (1995). Economic Growth. MIT Press.
9. Bernstein, A. (2023). South Africa's Anti-Growth Strategy: How poor policy and bad governance are wrecking growth. The Centre for Development and Enterprise. CDE's Growth Agenda series of publications.
10. Bhagwati, J. N. (1992). Regionalism and multilateralism: an overview. 22(1), 22-51.
11. Bhalla, A. S. (2016). Regional blocs: building blocks or stumbling blocks? Springer.
12. BP. (2024). bp Energy Outlook. British Petroleum.
13. Brynjolfsson, E., & McAfee, a. A. (2014). The second machine age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies. WW Norton & company.
14. Burger, R. P., & Fintel, a. D. (2014). Rising unemployment in a growing economy: A business cycle, generational and life cycle perspective of post-transition South Africa's labour market. Studies in Economics and Econometrics, 38(1), 35-64.
15. César, C., & Servén, a. L. (2010). Infrastructure and economic development in Sub-Saharan Africa. Journal of African Economies , 13-87.
16. Chand, K., Tiwari, R., & Phuyal, a. M. (2017). Economic growth and unemployment: An empirical study of Indian economy. Pragati: Journal of Indian Economy,130-137.
17. David, R. (2001). Economic change, governance and natural resource wealth: the political economy of change in southern Africa. Earthscan.
18. De Grauwe, P. (2020). Economics of monetary union. Oxford university press.
19. Du, Y., & Yang, a. C. (2015). Demographic transition and labour market changes: Implications for economic development in China. China's Economy: A Collection of Surveys, 25-44.
20. Duggan, N., & al, e. (2022). The BRICS, global governance, and challenges for South–South cooperation in a post-Western world. International Political Science Review, 43, 469-480.
21. Dunning, J. H., & Lundan, S. M. (2008). Multinational Enterprises and the Global Economy. Edward Elgar Publishing.
22. Duval, R., & Shibata, a. I. (2021). Labor market reform options to boost employment in South Africa. IMF working paper.
23. Esanov, A., Merkl, C., & Souza, a. L. (2005). Monetary policy rules for Russia. Journal of Comparative Economics, 33.3, 484-499.
24. FAO. (2024). The State of Food and Agriculture. Food and Agriculture Organization of the United Nations.
25. Frankel, J. A., & Romer, a. D. (1999). Does trade cause growth? American Economic Review, 89(3), 379-399.

26. Gaĭdar, E. T. (1999). Days of Defeat and Victory . Jackson School Publications in International Studies: University of Washington Press.
27. Gimpelson, V., & Kapeliushnikov, a. R. (2011). Labor market adjustment: is Russia different?
28. Government of India. (2014). Make in India. Récupéré sur https://www.makeinindia.com
29. Haas, E. B. (1958). The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, 1950-1957. Stanford University Press.
30. Hamilton, J. D. (2009). Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-08. National Bureau of Economic Research.
31. Hanushek, E. A., & Woessmann, a. L. (2018). The knowledge capital of nations: Education and the economics of growth. MIT Press.
32. IMF. (2024). World Economic Outlook. International Monetary Fund.
33. Käkönen, J. (2014). BRICS as a new power in international relations? . Geopolitics, History, and International Relations, 6.2, 85-104.
34. Kotwal, A., Ramaswami, B., & Wadhwa, a. W. (2011). Economic liberalization and Indian economic growth: What's the evidence? Journal of Economic Literature , 49.4, 1152-1199.
35. Krugman, P. (1991). Increasing returns and economic geography. Journal of political economy, 99.3, 483-499.
36. Lagutina, M. L. (2019). BRICS in a world of regions. Third World Thematics: A TWQ Journal, 4(6), 442-458.
37. Lee, B. T., & Sims, a. J. (2024). Legitimacy through Diversity: China's Leadership in the BRICS+ Expansion for Global Balance. Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, 1-38.
38. Lovell, P. A. (2000). Race, gender and regional labor market inequalities in Brazil. Review of social economy, 58(3), 277-293.
39. Mattli, W. (1999). The logic of regional integration: Europe and beyond. Cambridge University Press.
40. Mundell, R. A. (1961). A theory of optimum currency areas. The American economic review, 51.4, 657-665.
41. Naughton, B. (2007). The Chinese economy: Transitions and growth. MIT press.
42. NDB. (2024). Annual Report. New Development Bank.
43. O'Neill, J. (2001). Building better global economic BRICs. Goldman Sachs, 66, 1-16.
44. Oxenstierna, S., & Olsson, a. P. (2015). The economic sanctions against Russia." Impact and Prospect of Success. FOI .
45. Patnaik, I., & and Pundit, M. (2019). Financial shocks and exchange market pressure.

46. Punetha, A. (2025). Geopolitical Alignment and Internal Differences in the BRICS . India Foundation.
47. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001). The curse of natural resources. European Economic Review, 827-838.
48. Schiff, M. W., & Winters, a. L. (2003). Regional integration and development. World Bank Publications.
49. Shetty, P. (2019). Digital india initiative and E-governance: Issues and challenges.418-425.
50. Suresh, S., & Dube, a. M. (2014). BRICS andThe World Order: A Beginner's Guide [en ligne]. . Récupéré sur https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2443652
51. Teo, H. C., & al., e. (2019). Environmental impacts of infrastructure development under the belt and road initiative. Environments, 72. doi: https://doi.org/10.3390/environments6060072
52. UNCTAD. (2024). World Investment Report . United Nations Conference on Trade and Development.
53. Van Der, P. (2011). Natural Resources: Curse or Blessing ? Journal of. Economic Literature, 49(2), 366-420.
54. Viner, J. (1951). The Customs union issue. Revue économique, 2(6).
55. Welfens, P. J. (2023). Russia's invasion of Ukraine: Economic challenges, embargo issues and a new global economic order. Springer Nature.
56. WIPO. (2024). World Intellectual Property Indicators. World Intellectual Property Organization.
57. World Bank. (2024). World Development Indicators. Récupéré sur https://databank.worldbank.org
58. Yu, L., Du, J., & Dang, a. H. (2020). Special issue on FDI and integration of Chinese economy. China Economic Review 61 , 101460.
59. Zenglein, M. J., & Holzmann, a. A. (2019). Evolving made in China 2025. MERICS papers on China, 78.
60. Zhongxiu, Z., & Qingxin, a. L. (2020). Promoting BRICS cooperation for economic growth and development.